

الحقوق المدنية والشخصية للانسان

يقصد بهذه الحقوق المدنية والشخصية الحقوق والحراء المقررة للانسان لمجرد كونه انسانا وهي الحقوق المقررة للفرد كونه ادميا بصرف النظر عن جنسيته ولونه او معتقده. وتاتي اهميه هذا حقوق من حيث انه لا يمكن للانسان العيش في المجتمع بشكل طبيعي من دونها في حق لسيق بشخصه لهذا توصف بأنه حقوق تقليدية ومن امثلتها حقه في الحياة والسلام الجسدي والكرامه وحرمه مسكنه والتنقل وامنه الشخصي وغير ذلك..

وقد نسخ المواثيق الدوليه على هذه الحقوق الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 والاتفاقية الاوروبية الحقوق الانسان لعام 1950 والاتفاقية الامريكيه لحق الانسان عام 1969 والميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 1997 ونقف على هذه الحقوق المدنية والشخصية على النحو الاتي: حق الانسان في الحياة.

حق الانسان في الحرية.

حق الانسان في السلامه الجسدية.

حق الانسان في الخصوصيه.

حق الانسان في الامن الشخصي.

حق الانسان في الكرامه.

حق الانسان في الاقامه والتنقل.

حق الانسان في حرمه مسكنه.

المطلب الاول

حق الانسان في الحياة..

يعد حق الانسان في الحياة اهم الحقوق وعلى راسها بل وفي مقدمتها فالحياة اعلى ما يملكه الانسان وانا تتبرع الحقوق الاخرى فبدون هذه الحياة لا يمكن الحديث عن حقوق اخرى للانسان وهو حق نصت عليه الموثق الخاصه بحماية حقوق الانسان ويعود العهد الاعظم الصادر في انجلترا عام 1215م تshireyats التي نصت على هذا الحق، وقد نص الدستور العراقي عام 2005 بالقول (لكل فرد الحق في الحياة) ومن ثم سيتضمن هذا الحق عدم جواز الاعتداء على حياة الانسان باي شكل من الاشكال ومن هنا فان من ابرز مظاهر هذا الحق ستتجلى في:

الخطا: لعل من ابرز ركائز حق الانسان في الحياة تجريم افعال القتل العمد او القتل الخطأ والمرتكبه من قبل الغير والعقاب عليها بعقوبات قد تصل الى الاعدام في القتل المقترب بظرف مشدء كظرف سبق الاصرار او الترصد.

حق الانسان في الدفاع الشرعي: اي ان الانسان دفع الخطر الواقع عليه بموجب احكام الدفاع الشرعيه التي نظمتها قوانين العقوبات

عدم جواز القتل بدافع الشفقة: بمعنى عدم جواز انهاء حياة الانسان المريض الميؤوس من شفائه وهو ما يعرف اليوم بالموت الرحيم لأن الانسان في هذه الحالة لا زال يتمتع بالحياة التي لا يملك اي احد حرمانها منه ..

تجريم التحرير من على الانتحار: ان حق الانسان في الحياة تتضمن ايضا معاقبة من يحرض غيره على الانتحار.

ثبوت الحق في الحياة الانسان حتى قبل ولادته: ان حق الانسان في الحياة والحفظ عليها يثبت للانسان حتى قبل ولادته من خلال تجريم افعال الاجهاص التي اعتبرها قوانين العقوبات الجريمه معاقب عليها سواء هذا الام نفسها او غيرها. ضمانات الحكم بعقوبة الاعدام: تمثل عقبه الاعدام في انهاء حياة الانسان ومن ثم فهي اخطر العقوبات واسدها جسامه وقد احاط القانون الحكم بهذا العقوبه وتنفيذها بعدد من الضمانات؛ لذا فان هذه العقوبات توقع على المدان الا بعد صدور حكم قضائي مستوفي للشروط كافه مع مراعاه الضمانات القانونيه الخاصه بالحكم بهذه العقوبه وتنفيذها لذا كان من اشد انتهاكات حقوق الانسان تنفيذ احكام اعدام بشكل كيفي ودون مراعاه احكام القوانين او تنفيذ الاعدام بناء على محكمات صوريه وشكليه وهما يسمى بالاعدام التعسفي..

تجريم العدوان على الشعوب والمجتمعات: لعل من اشد انتهاكات حقوق الانسان ما تقوم به الحكومات المستبدة من جرائم الاباده الجماعيه او الجرائم ضد الانسانيه ضد الشعوب بما يشكل عدوانا على الحق في الحياة ناهيك عما تقوم به الجماعات الارهابيه من حالات القتل الجماعي والاغتيالات التي تمثل جرائما معاقبا عليها ...

ضمانات الحكم بعقوبة الاعدام: تمثل عقبه الاعدام في انهاء حياة الانسان ومن ثم فهي اخطر العقوبات واسدها جسامه وقد احاط القانون الحكم بهذا العقوبه وتنفيذها بعدد من الضمانات؛ لذا فان هذه العقوبات توقع على المدان الا بعد صدور حكم قضائي مستوفي للشروط كافه مع مراعاه الضمانات القانونيه الخاصه بالحكم بهذه العقوبه وتنفيذها لذا كان من اشد انتهاكات حقوق الانسان تنفيذ احكام اعدام بشكل كيفي ودون مراعاه احكام القوانين او تنفيذ الاعدام بناء على محكمات صوريه وشكليه وهما يسمى بالاعدام التعسفي..

تجريم العدوان على الشعوب والمجتمعات: لعل من اشد انتهاكات حقوق الانسان ما تقوم به الحكومات المستبدة من جرائم الاباده الجماعيه او الجرائم ضد الانسانيه ضد الشعوب بما يشكل عدوانا على الحق

في الحياة ناهيك عما تقوم به الجماعات الارهابيه من حالات القتل الجماعي والاغتيالات التي تمثل جرائمًا معاقبا عليها...

المطلب الثاني

حق الانسان في الحرية.

يتمثل حق الانسان في الحرية في ان تكون حياته وتصرفاته قائمه على الاراده والاختيار والحرية به الهيء منحى الله تعالى الانسان دون الحيوان لذا فهي ضرورة انسانيه وحق طبيعية يرتبط بوجود الانسانشرط ان لا تكون ممارسه هذه الحرية على نحو يضر بالآخرين لذا فان الحرية ستبقي حقاً نسبياً وليس مطلقاً لأن القول بطلاقها يعني الفوضى وبهذا الصدد ذهب اعلان حقوق الانسان المواطن الفرنسي لعام 1789 الى القول تكون الحرية في القدر على فعل كل ما لا يتسبب في اذى الآخرين وذلك يعني ان حدود الحقوق الطبيعية للانسان تقف عند حدود الآخرين وأن القانون وحده هو من يقرر هذه الحدود.

ولعل تعريف الحرية من اصعب ما يواجه المفكرين كونها فكره مرنه ونسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان وغالباً ما تتعارض من ممارساتها مع سلطات الحكم او حقوق وحرمات الآخرين ومن هنا فانه ممارسه هذه الحرية ترتبط مستوى الوعي الانساني ويعد البعض في حق الانسان في الحرية من اقدم ماعني به الانسان نظراً لانتشار الرق و العبيد في الازمنة القديمة ومن ثم سيتضمن حق الانسان في الحرية مظاهر متعددة ابرزها عدم جواز تقييده سواء بالاسترقاق او الاستبعاد او الحبس او السجن التعسفي او تقييد حريته خلافاً للقانون باي شكل من الاشكال او حتى الاختفاء القسري وان الله سبحانه وتعالى خلق البشر احراراً متساوياً بصرف النظر عن الجنس او اللون او العرق بل ان الحرية تعد اساس الرسالة الاسلامية.

وتبدو اساساً هاماً لممارسه الحقوق الأخرى للانسان فلا يمكن الحديث عن اي حق من حقوق الانسان بغير اطار عام من الحرية يكفل ويضمن ممارسه ذلك الحق ومن ثم فلا يمكن ممارسه حق العمل او انتخابه والترشيح او التنقل او الخصوصيه او التجمع السلمي وغيرها من دون ان تستند هذه الحقوق على اساس من حرية الانسان بعيداً عن اي تأثير او اكراه او تقييد او تدخل غير قانوني..

وعلى العموم فقد اكدت المواثيق الدوليه على الحق في الحرية بوصفه حقاً مستقلاً من حقوق الانسان وعدم جواز حرمانه منها بشكل تعسفي ومنها الاعلان العالمي حق الانسان لعام 1948 بالقول يولد الناس احراراً وقوله لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامته شخصه فضلاً عن تأكيد على عدم جواز الاسترقاق للانسان..

تمام اكدي العهد الدولي لحقوق المدنيه والسياسيه لعام 1966 على ان (لكل الفرد الحق في الحرية والسلامه الشخصيه) فضلاً عن عدم جواز استرقاق او استبعاد الافراد او الاتجار بالرقيق وذهب الاتفاقية الأوروبيه لحقوق الانسان عام 1950 الى ان لكل شخص الحق في الحرية والامن كما نص الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 1997 على ان الكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية ومن ثم فلا يجوز القبض عليه وحجزه وايقاف خلافه للقانون.

كما نص الدستور العراقي لعام 2005 على حق الانسان في الحرية بقوله(لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية) كما ذهب الى ان حرية الانسان وكرامته مصونه ونص على ان تكفل الدولة حمايه الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني ومن هنا يبدو التدخل التشريعي في النص على الحرية بوصفه اطارا عاما لكل وق الانسان وبين كونه احد حقوق الانسان استقلالا والواقع ان اشكاليه توصيف الحرية على ان حقا مستقل ان تبدو واضحة من خلال المنهج التشريعي في ايرادها بين التشريعات الدوليه لحقوق الانسان وبين بعض الدساتير ومنها الدستور العراقي لسنة 2005 فالاخر اورد في الباب الثاني منه حقوق الانسان وحريات الاساسيه تحت عنوان الحقوق والحريات..

المطلب الثالث

حق الانسان في السلامه الجسدية

ان كان حق الانسان في الحياة يتضمن عدم جواز سلب بحياته باي شكل من الاشكال فان حقه في سلام الجسدية حق الانسان في سلامه شخصه يتضمن حرية الاعتداء على جسده وعدم المساس به وايذائه سواء بالضرب او الجرح او احداث عاهه مستديمه وقطع عضو منه او اجراء التجارب الطبيه عليه او تعطيل منفعه عضو من اعضاء جسمه او تعطيل او تعيب احدى الحواس عنده او احداث مرض او حتى تعذيبه ... بل وكل ما يقع على جسد الانسان فيؤدي الى تعيب ظاهر او خفي في وظائف جسده حتى وان بقي لهذا الانسان على قيد الحياة . وهذه الافعال الماسه بسلامه التكامل الجسمي تعد من قبل الجرائم التي عاقب عليها قانون العقوبات . وقد اكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 على هذا الحق بالقول لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامه شخصي فضلا عن عدم جواز تعذيب الانسان او اخضاعه للمعامله القاسيه او الوحشيه كما اكد العهد الدولي لحقوق المدنيه والسياسيه لعام 1966 على ان لكل فرد الحق في الحرية وسلامه الشخصيه . فضلا عن عدم جواز اخضاع الفرد للتجارب الطبيه من دون رضا الانسان وقد اكدت الاتفاقيه الاوروبيه لحقوق الانسان عام 1950 على حظر التعذيب ومعامله الانسان معامله غير انسانيه او مهنيه كما اكدت الاتفاقيه الامريكيه لحقوق الانسان لعام 1969 على ان لكل انسان الحق في ان تكون سلامته الجسدية والعقلية والمعنويه محترمه . وهو ما اكده الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 1997 ..